2275
0574
UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
20 JUL
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/59/Add. 2
١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢ - ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨
عمان، الاردن
البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة القرار ٤٢ (٤)
ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة
(تقرير مؤقت)

78-2152

تقرير مرحلي

عن ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية

في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

تستند هذه الدراسة الى قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٤٢ (٤)، الدورة الرابعة، المنعقدة في عمان في نيسان/ابريل ١٩٧٧*.

ومن الناحية التاريخية، كانت شركات النفط الدولية هي المسيطرة في مجال تنمية الصناعة النفطية في انحاء العالم منذ نشأة هذه الصناعة. وكان من جراء تكامل قبضتها على جميع قطاعات النشاط من استكشاف وحفر وانتاج ونقل وتكرير وتوزيع أن اصبحت حلقات هامة في السلسلة النفطية. الا أن تغيّر المفاهيم على الساحة العالمية وظهور سيطرة منظمة البلدان المصدرة للنفط قد أسهما في حدوث تعديل كبير في حلقات السلسلة النفطية. وقد حظيت هذه الشركات، التي كانت ملامحها الرئيسية تتمثل في طابعها عبر الوطني وقوتها المالية وتنظيماتها ذات التكامل الرأسي وعلاقاتها الاحتكارية فيما بينها، بمساعدة العديد من الشركات المتخصصة الأخرى التي تعمل كشركات مقاولة أو خدمات ازاء شركات النفط.

ان هذه الشركات المتخصصة تفسح المجال لقيام اللامركزية في المهام والمسؤوليات وتتيح استمرار عمليات اتخاذ القرارات والسيطرة في الصناعة النفطية من قبل شركات النفط ذات الخبرة العالية في اداء الوظائف التقنية الضرورية المعقدة.

---

* ينص القرار على: ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، اذ تدرك الأهمية القصوى للصناعة النفطية في اقتصاديات المنطقة، واذ تشير الى برنامج العمل والأولويات لعام ١٩٧٧ ولفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ للوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمشتركة بين اللجنة والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية المتضمن في الوثيقة E/ECWA/44/Add.1، تقرر ان يكون موضوع ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة أحد المواضيع التي يشملها البرنامج أعلاه مع اعطاء الأولوية القصوى لهذا الموضوع.

كذلك ادت سيطرة منظمة البلدان المصدرة للنفط الى ظهور شركات النفط الحكومية التي أصبحت لها ، في بعض الحالات ، السيطرة الكاملة على وظائفها المتعلقة بالانتاج ، مثلما في العراق ، ولكن الوظائف المختلفة قلما تكون متكاملة . وبصفة عامة ، تحتاج هذه الشركات الحكومية الى مساعدة الشركات الدولية في عمليات التكرير وانتاج النفط الخام . وهي تدخل دائما في عقود توريد طويلة الأجل مع شركات النفط الكبرى للتقليل الى ادنى حد من مشاكل الوصول الى أسواق البلدان المستهلكة ، كما تعقد اتفاقات ثنائية لتوريد النفط الى بلدان قد تمتلك فيها ، في بعض الأحيان ، أسهما في قطاع التكرير . ومع اكتساب الشركات الحكومية الدراية التقنية ، فانها تطلب خدمات المقاولين وشركات الخدمات في عملياتها الخاصة بالتنقيب وبناء معامل التكرير .

ولكن ، على الرغم من تغير البيئة ، يتعين النظر الى مشاركة شركات النفط الدولية في الصناعة في ضوء عدة اتجاهات عامة . ففي معظم الحالات ، تبذل شركات النفط الدولية جهود البحث والتطوير اللازمة لتطوير التقنيات والمعدات ، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الشركات البترولية المساعدة (شركات الخدمات وشركات تطوير العمليات ، الخ .) . وهي ، من الناحية العملية ، لا تمتلك على الاطلاق التكنولوجيا المعنية التي تقوم بتطويرها شركات البناء أو شركات الانشاءات الهندسية أو المقاولون . وفي الحقيقة ، تقوم اهمية شركات النفط ، بصفة رئيسية ، على قدرتها على السيطرة على المعرفة الفنية في جميع قطاعات النشاط تقريبا . وتبدو هذه السيطرة على المعرفة الفنية حاسمة ، اذ هي المسؤولة عن احتفاظ شركات النفط بالسيطرة على الصناعة النفطية رغم فقدان السيطرة على الانتاج من الناحية العملية . وتتوقف عمليات تكرير ونقل النفط في التجارة العالمية ، الى حد كبير ، على تطبيق المعرفة المتخصصة . وتبادر شركات النفط وتشارك في البحث عن حلول تقنية جديدة تقوم بتطويرها الشركات المتخصصة ، كما لديها اختبار لتقنيات التنظيم والادارة التي تستمد منها كفاءتها في ادارة المشاريع .

ومن المفهوم أن شركات النفط الدولية تريد أن يكون لديها حوافز في تشغيل جميع قطاعات الصناعة . غير أن ازدياد الدراية التقنية لدى الشركات الحكومية من شأنه أن يزيد التنافس مع شركات النفط الدولية حول المهارات التقنية للشركات البترولية المساعدة .

وفي ضوء ما ينطوي عليه الموضوع من تعقيدات ، ونظرا للقدر الضخم من الأعمال التي تجرى حتى الآن في جوانب مختلفة لعمليات الشركات عبر الوطنية في مختلف القطاعات ، ومع الأخذ بعين الاعتبار لما يتطلبه قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المتعلق بممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في المنطقة ، فان الدراسة تهدف الى التركيز على جوانب في عمليات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية مثل الاستكشاف وانشاء معامل التكرير والمرافق الأساسية ، ودورها في نقل التكنولوجيا وتطبيقها . وعليه ، فقد تم اعداد تغطيط

تمهيدى تم ارساله الى الحكومات الأعضاء و المنظمات المعنية و شكّل اساس المناقشة مع المسؤولين الحكوميين و مع ممثلي المشروعات العامة و الخاصة العاملة في مجال الصناعة النفطية .

و في شهرى حزيران / يونيو و تموز / يوليو توجهت بعثة الى العراق و الكويت و المملكة العربية السعودية . و كان الغرض من البعثة ثلاثي الاتجاه : (أ) اطلاع المسؤولين في الحكومات و المنظمات العربية بطريقة شاملة و دقيقة على برنامج عمل الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية و المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا و مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، و البرامج المرتبطة للبحث المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، و انشاء نظام شامل للمعلومات يتعلق بالشركات عبر الوطنية ، و برنامج المساعدات التقنية لمركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية . (ب) جمع المعلومات عن القوانين الخاصة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . (ج) اجراء مناقشة مع المسؤولين الحكوميين حول التخطيط الأولي الذى تم اعداده للدراسة المتعلقة بممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

و في ضوء ما تلقته البعثة من تعليقات موضوعية و ما أجرته من مناقشات مع المنظمات و المشروعات الحكومية المسؤولة ، جرى تعديل مشروع التخطيط ليعكس النقاط و المجالات التي جرى التأكيد على تغطيتها بشكل أشمل و أدق في هذه الدراسة . (مرفق صورة من التخطيط المنقح) .

و تقترح الدراسة ،في الفصل الأول ، استعراض تنظيم الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مع الاهتمام بصفة خاصة بشركات النفط الدولية و شركات النفط الوطنية و الشركات المتخصصة (البترولية المساعدة) .

و يحدد الفصل الثاني الاتجاهات في ملكية و عمليات الصناعة النفطية في المنطقة منذ عام ١٩٧٣ ، آخذا في الاعتبار المؤلفات الواسعة الموجودة قبل عام ١٩٧٣ .

و يتناول الفصل الثالث بالتفصيل نشاطات الصناعة الاقليمية و يحلل ، حيثما أمكن ، الاتفاقات الحالية المتعلقة بالادارة و التسويق و التراخيص، و مدى أثر مشاريع المفتاح باليد ، و المشاركة في الانتاج ، و الاستثمارات المباشرة ، و المشاريع المشتركة ، و نقل التكنولوجيا . و سيتضمن الحصول على معلومات عن اساليب نقل التكنولوجيا و على وسيلة لتقييم التكاليف و الفوائد المتصلة بهذا الموضوع، و تطوير التكنولوجيا و أثرها على التعاون بين الشركات الحكومية و الخاصة ، و مجالات تكنولوجيا النفط التي تهيمن على نشاطات الشركات عبر الوطنية و المعايير التي تتبعها في تسعير التكنولوجيا . غير أنه تجدر الاشارة الى أن هذه القضايا البالغة الأهمية و المتعلقة بالمشاريع المشتركة و نقل التكنولوجيا لن تلقى معالجة تفصيلية اذا تعذر الحصول على المعلومات المتصلة بها .

و يتضمن الفصل الرابع خلاصة للنتائج و الاستنتاجات. ولدى اجراء هذه الدراسة، حسب التخطيط الوارد تحت مختلف الفصول المذكورة اعلاه، فان المنهج الذى سيتبع للاستقصاء و التحليل سوف يركز، في جملة أمور، على ما يلي :

(١) البيانات التقنية التي تشمل تقديرات البلد للاحتياطيات و تكاليف الانتاج و الاستثمارات في قطاعات مختلفة للصناعة.

(٢) البيانات المالية عن الأصول، و المبيعات، و الأرباح، و سياسة الاستثمار و اعادة الاستثمار، و الاستراتيجيات تجاه التنويع سواء في اطار التكامل الافقي بين الأشكال البديلة للطاقة مثل الغاز الطبيعي و الفحم و حجر السجيل و الطاقة النووية، الخ أو في اعمال مختلفة تماما. و يعتقد أن المتغيرات المالية، في مجملها، عنصر رئيسي في تقدير قوة هذه الشركات.

(٣) بيانات عن سياسات التحييز تجاه البلدان المضيفة. و يعتقد أنه ينبغي الحصول على بيانات عن حصة الشركات الخاصة من المشاريع في الشرق الأوسط للمقارنة بينها و بين المشاريع التي قامت بها مثل هذه الشركات عندما عملت في بحر الشمال و المنحدر الشمالي و مناطق أخرى. و من المهم معرفة أن الأرباح المتساوية بالدولارات للبرميل الواحد لا تدل على معدلات مماثلة للعائد نظرا لأن المدخلات الرأسمالية و عوامل الخطر قد تختلف اختلافا كبيرا.

ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة النفطية

في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

(تخطيط)

مقدمة

خلفية تاريخية موجزة

الفصل الأول : تنظيم الصناعة النفطية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف ـ شركات النفط الدولية

١ـ التكامل
٢ـ القدرة المالية
٣ـ أعمال البحث و التطوير التكنولوجية

باء ـ شركات النفط الوطنية

١ـ البلدان المصدرة للنفط الخام
٢ـ البلدان المستوردة للنفط الخام

جيم ـ الشركات المتخصصة (البترولية المساعدة)

١ـ المقاولون
٢ـ الشركات الهندسية
٣ـ شركات الانشاءات

الفصل الثاني : الاتجاهات في ملكية و عمليات الصناعة النفطية منذ عام ١٩٧٣

الفصل الثالث : نشاطات الصناعة في المنطقة

١ ـ عقود الادارة
٢ ـ اتفاقات التسويق
٣ ـ اتفاقات التراخيص
٤ ـ مشاريع المفتاح باليد
٥ ـ المشاركة في الانتاج
٦ ـ الاستثمارات المباشرة

ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعة و النفط

في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تابع)

(تحليل)

الفصل الثالث : نشاطات الصناعة في المنطقة

٧ ـ المشاريع المشتركة *

٨ ـ نقل التكنولوجيا *

الفصل الرابع : الخلاصة و الاستنتاجات

التذييلات

ألف ـ جداول احصائية

باء ـ ملاحظات تقنية

---

* هذان البندان ، على أهميتهما ، قد لا يحظيان بتغطية مناسبة اذا لم يمكن الحصول على معلومات كافية .